



22/1/2025

مركز "شمس": جريمة الاحتلال في جنين ومخيمها جريمة جديدة تضاف إلى سلسلة طويلة من الجرائم

يؤكد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" أن اقتحام جيش الاحتلال الإسرائيلي لمدينة جنين ولمختلف مدن وقرى ومخيمات الأراضي الفلسطينية المحتلة، يأتي في إطار التصعيد الإسرائيلي الهادف لإيقاع المزيد من الضحايا ، كما يأتي في إطار حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال على عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة ، لا سيما على قطاع غزة ، وقال المركز أن جرائم الاحتلال هي انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وكافة المواثيق والمعاهدات الدولية، والتي كان آخرها اقتحام مدينة جنين ومخيمها ، في عملية عسكرية عدوانية أسفرت عن استشهاد (10) مواطنين فلسطينيين ، وإصابة (40) مواطن . وقال المركز أن جريمة الاحتلال في جنين ومخيمها جريمة جديدة تضاف إلى سلسلة طويلة من الجرائم والانتهاكات الممنهجة.

يشير مركز "شمس" أن ترويع المواطنين واعتقالهم هو استمرار لسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. هذا إلى جانب تدمير الممتلكات والبنية التحتية ، حيث استخدم جيش الاحتلال القذائف الثقيلة والجرافات، مما أدى إلى تدمير عدد من المنازل والممتلكات الخاصة والعامة ، هذا إلى جانب أعاقه قوات الاحتلال وصول سيارات الإسعاف والطواقم الطبية إلى المصابين، مما فاقم المعاناة الإنسانية، ففي الوقت الذي يحظر القانون الدولي الإنساني التعرض للمدنيين من خلال دعوته على ضرورة حماية السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، ويمنع استهدافهم أو تعريض حياتهم للخطر. يأتي اقتحام مدينة جنين ومخيمها، كخرق صارخ للقانون الدولي.

يشدد مركز "شمس" على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته الإجرامية يضع العالم أمام اختبار حقيقي لمدى التزامه بالبادئ الإنسانية والقانون الدولي. مؤكداً في ذات الوقت أن الشعب الفلسطيني سيبقى صامداً أمام كل محاولات القمع والاضطهاد، مطالباً بحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال. وقال المركز أن اقتحام مدينة جنين ومخيمها يعد دليلاً جديداً على استهتار الاحتلال الإسرائيلي بالقانون الدولي والمواثيق الإنسانية. حيث أن هذه الجرائم الممنهجة تتطلب موقفاً دولياً حازماً لإنهاء الاحتلال ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في الحياة والكرامة والحرية.



وأوضح المركز أن جريمة اقتحام جنين ومخيما ليست مجرد حادثة عابرة، بل هي جزء من نظام استعماري قائم على القمع والعنف، يتجاهل القانون الدولي بكل وضوح. وإن استمرار هذه الانتهاكات يتطلب تحركاً فورياً وحاسماً من كافة الأطراف الدولية لضمان محاسبة الجناة وحماية الشعب الفلسطيني من الجرائم المستمرة.

يؤكد مركز "شمس" أن الجريمة التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في مدينة جنين ومخيما تمثل انتهاكاً صارخاً لكافة الأعراف والقوانين الدولية، وتضع إسرائيل مجدداً في مصاف الدول التي تتجاهل بشكل متعمد الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. نستعرض فيما يلي كيف تقع هذه الجريمة ضمن السياق القانوني الدولي، لا سيما للقانون الدولي الإنساني وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف لعام 1949، حيث تنص المادة (33)، حيث تحظر العقاب الجماعي والتدابير الانتقامية ضد الأشخاص المحميين. الاقتحام الذي شمل تدمير المنازل واستهداف المدنيين يمثل تطبيقاً للعقاب الجماعي. والمادة (147)، حيث تصنف القتل العمد، والتدمير الواسع للممتلكات، والاعتقال غير القانوني كجرائم حرب. عمليات القتل الميداني وتدمير الممتلكات في جنين تندرج ضمن هذه الجرائم. والمادة (50)، التي تنص على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. استهداف الأطفال والشباب الفلسطينيين يعد انتهاكاً مباشراً لهذه المادة. وانتهاك للبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977: حيث تنص المادة (51) تحظر الهجمات العشوائية التي تؤثر على المدنيين دون تمييز. استخدام القوة المفرطة في جنين واستهداف الأحياء السكنية يخرق هذا النص. والمادة (52) تؤكد على حماية الممتلكات المدنية، وتمنع تدميرها إلا إذا كانت تُستخدم لأغراض عسكرية، وهو ما لم يُثبت في حالة جنين. هذا إلى جانب خرقها لنظام روما الأساسي (1998) المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية، فإن جريمة جنين تصنف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وذلك استناداً للمادة (2)8(أ): (تصف القتل العمد والمعاملة اللاإنسانية على أنها جرائم حرب. والمادة (2)8(ب): (تحظر التدمير الواسع للممتلكات دون ضرورة عسكرية. المادة (7) تدرج الهجمات الممنهجة ضد المدنيين ضمن الجرائم ضد الإنسانية. وأيضاً انتهاكاً لاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، لا سيما المادة (38)، التي تلزم الدول الأطراف بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. استهداف الأطفال وقتلهم في جنين يمثل انتهاكاً لهذه المادة. والمادة (39) التي تنص على حق الأطفال الذين تضرروا من النزاعات في الحصول على الرعاية وإعادة التأهيل، وهو ما لا يتم توفيره في ظل ممارسات الاحتلال.

يطالب مركز "شمس" المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية بضرورة فتح تحقيق عاجل في الجرائم المرتكبة خلال اقتحام جنين ومخيما. وفرض عقوبات على الاحتلال الإسرائيلي لوقف



انتهاكاته المستمرة. وضمان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في مواجهة الجرائم الإسرائيلية. باعتبار أن ما حدث في جنين يشكل جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي.